اقتصاد

الصين تنتصر في حرب المعادن

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تقوم شركات التعدين الصينية بتوسيع عملياتها بشكل مطّرد وتزيد العرض، ما يتسبب في انخفاض الأسعار وإلحاق الضرر بالمنافسين الذين يعانون في ظل المواجهة التجارية مع الغرب، وفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الثلاثاء. وقال مورغان بازيليان، مدير معهد «باين» في ولاية كولورادو «إن الصين لا تقف مكتوفة الأيدي في انتظار أن نلحق بالركب. إنهم يقومون باستثمارات ضخمة بالفعل في جميع جوانب سلسلة توريد المعادن المهمة». وأشار بازيليان إلى معدن النيكل، وهو ضروري لبطاريات السيارات الكهربائية، حيث تضخ مصانع المعالجة الصينية المنتشرة في إندونيسيا كميات هائلة من المعدن من منشآت جديدة ومتوسعة، مما هز السوق العالمية. في الأثناء، علقت شركة التعدين العملاقة «جلينكور» ومقرها سويسرا عملياتها في مصنع النيكل التابع لها في كاليدونيا الجديدة، وهي أرخبيل جزء في جنوب غرب المحيط الهادئ يتبع لفرنسا.

وخلصت الشركة إلى أنها لا تستطيع الاستمرار على الرغم من عروض المساعدة المالية المقدمة من باريس. كذلك قالت شركة هوريزونتي مينيرالز البريطانية، التي كان من المتوقع أن يصبح منجمها البرازيلي الجديد مصدراً غربياً رئيسياً، الشهر الماضي، إنها تتعرض لصعوبات، مشيرة إلى زيادة المعروض في السوق.

كما جرى إغلاق ما لا يقل عن أربعة مناجم للنيكل غرب أستراليا. وتم تأجيل أو تعليق مشاريع الليثيوم في الولايات المتحدة وأستراليا بعد زيادة الإنتاج الصيني في الداخل وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك أوقف منجم الكوبالت الوحيد المخصص في الولايات المتحدة عملياته العام الماضي، بعد خمسة أشهر من حضور أكبر الشخصيات المحلية حفل افتتاحه. ويقول أصحابها إنهم يكافحون ضد طوفان الكوبالت المنتج في الصين من إندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. في العام الماضي، انخفض الإنتاج غير الصيني من الكوبالت المكرر (المعدن الأهم في صناعة البطاريات) إلى أدنى مستوى له منذ 15 عاماً، وفقًا لشركة دارتون كومموديتيز المتخصصة في تجارة هذا المعدن ومقرها المملكة المتحدة. وارتفعت حصة تعدين الليثيوم داخل الصين أو من قبل الشركات الصينية في الخارج من 14% عام 2018 إلى 35% هذا العام، وفقًا لشركة «Fast markets»، وهي شركة تقدم معلومات السلع. وفي الوقت نفسه، ارتفعت معالجة الليثيوم داخل الصين من 63% عام 2018 إلى 70%، وفقًا للشركة.

وقال ويليام آدامز، رئيس أبحاث المعادن الأساسية في «Fast markets»: «لقد اتجهوا إلى بناء المزيد من القدرات سواء كان ذلك في الألومنيوم أو النيكل.. الشركات الصينية تسعى جميعها للحصول على حصة في السوق، والنتيجة هي الحصول على فائض في المعروض». ويدق المسؤولون الغربيون أيضاً ناقوس الخطر. ورداً على سؤال الشهر الماضي حول هيمنة الصين على النيكل، قالت نائبة رئيس الوزراء الكندي كريستيا فريلاند إن «السوق غُمرت، مما جعل الشركات في ديمقراطيات السوق الحرة غير اقتصادية». وقالت: «نعتقد أن هذا السلوك يمكن أن يكون متعمداً، ويمكن أن يحدث بغرض دفع الشركات في بلادنا، وفي شركات حلفائنا، إلى التوقف عن العمل».

(Getty)

انتعاش العملات المشفرة

ارتفعت العملات المشفرة، مدعومة بقفزة في سعر عملة إيثريوم واختراق بيتكوين حاجز الـ70 ألف دولار أمس الثلاثاء، وسط تزايد الترقب للموافقة الوشيكة على صناديق الاستثمار المتداولة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، بينما واجه الدولار صعوبات في تحديد الاتجاه مع تمسك المتعاملين بآرائهم بشأن التوقيت المتوقع لتيسير السياسة النقدية الأميركية هذا العام. وقفزت إيثريوم 4,5% بعدما سجلت أعلى مستوى لها في أكثر من شهر، وارتفعت نحو 14% في الجلسة السابقة، وهي أكبر زيادة يومية بالنسبة المئوية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. فيما اخترقت عملة بيتكوين مستوى 70 ألف دولار وسجلت في أحدث معاملاتها ارتفاعا بنسبة 2%.

لقطات

ارتفاع صافي ربح بنوك الخليج

ارتفع صافي ربح قطاع البنوك المدرجة ببورصات دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 11,8% على أساس ربع سنوي، مع نموه 10,5% سنوياً ليصل إلى 14,4 مليار دولار. نجح قطاع البنوك الخليجية في تسجيل هذا النمو القوي على الرغم من انخفاض الإيرادات خلال هذا الربع الذي عكس انخفاض إجمالي المصاريف التشغيلية إلى جانب انخفاض حاد لمخصصات انخفاض القيمة على اساس ربع سنوي. وحسب تقرير وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار، أمس الثلاثاء.

السعودية اكبر مستورد للأغذية المصرية

أكدت المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية في مصرضرورة الاتجاه إلى الاسواق العربية عبر المعارض المتخصصة، وهو توجه مجلس إدارة المجلس التصديري للصناعات الغذائية، خاصة بعد نجاح المجلس في زيادة صادرات القطاع بصورة ملحوظة خلال أول 4 أشهر من 2024، لتسجل 2,1 مليار دولار بخلاف النجاحات التي حققتها الصادرات المصرية الغذائية خلال السنوات الاربع الماضية بالرغم من العوائق العالمية. واوضحت خيري انه خلال الربع الاول من عام 2024، احتلت السعودية المركز الاول في قائمة اهم الدول المستوردة للاغذية المصنعة المصرية بقيمة 131 مليون دولار.

تباطؤ التضخم السنوي في المغرب

واصل معدل التضخم في المغرب انخفاضه منذ بداية العام الحالي إلى أدنى مستوياته، غير ان ذلك لا يستأصل خوف الاسر على تضرر قدرتها الشرائية في الأشهر المقبلة. وأفادت المندوبية السامية للتخطيط أمس الثلاثاء، في تقريرها الشهري حول مؤشر أسعار المستهلكين، بأن التضخم السنوي ارتفع بنحو 0,2 % في إبريل/ نيسان الماضي، من 0,9 % في الشهر السابق. وكان معدل التضخم في المغرب قد وصل إلى اعلى مستوياته في فبراير/ شباط من العام الماضي، حين قفز إلى 10,1%، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الغذائية في سياق متسم الجفاف وغلاء الواردات.

التفاف خبيث على المقاطعة

مصطفى عبد السلام

تعرضت شركات وسلسلة مطاعم وجبات سريعة داعمة للاحتلال لضربات موجعة على مدى الأشهر الثمانية الماضية، دليل ذلك ما جرى لعلامات كبرى مثل زارا وماكدونالد وكنتاكي وبيتزا هت وستاربكس وماركس آند سبنسر وبوما وغيرها من العلامات التي أعلنت شركاتها الأم دعم قوات الاحتلال في حربها الإجرامية ضد أهالي غزة. مؤسسات تعرضت لخسائر فادحة وتهاو في المبيعات والإيرادات المالية والقيمة الاسمية لأسهمها المتداولة في البورصات، ما اضطر بعضها إلى إغلاق فروعها وتقليص أعمالها وأنشطتها، وإعادة النظر في تقديراتها المالية وأرباحها المتوقعة. كما أجبرت المقاطعة تلك الشركات على تجميد خطط التوسع والتوقف عن إضافة فروع ومنتجات جديدة.

وبسبب تلك الضربات سعت تلك الشركات والعلامات إلى الالتفاف على المقاطعة وخداع ملايين المقاطعين حول العالم، عن طريق إصدار بيانات تتبرأ فيها من دعم الاحتلال، وتؤكد على عدم تقديم أي مساندة نقدية لدولة الاحتلال. كذلك فإنها تؤكد أنها عبارة عن شركات مملوكة لمستثمرين محليين وليس لها علاقة بالشركات الأم سوى شراء الاسم مقابل سداد جزء من الأرباح، أو يتم الإعلان من قبل العلامة عن التبرع بجزء من أرباحها لأعمال الإغاثة في غزة. بل وصل الأمر بتلك الشركات إلى حد استعطاف المستهلك في محاولة لإعادته لمقار المطاعم والمقاهي، من خلال نشر قصص إنسانية عن المآسي التي يمر بها العمال بسبب المقاطعة. ولجأت شركات أخرى إلى استخدام سلاح الترهيب، والتأكيد على أن تلك المقاطعة تضر برأس المال الوطني، وتؤدي إلى إغلاق سلاسل التوريد والمصانع المغذية وفقدان الآلاف من العاملين في تلك المطاعم والشركات وظائفهم.

كما روجت وسائل إعلام داعمة لتلك العلامات، وعلى نطاق واسع، مقولة خادعة تقول إن الخاسر الأكبر من المقاطعة هي الاقتصادات الوطنية، وإنه لا تأثير للمقاطعة على الشركات الأم. ومرة رابعة لجأت الشركات المتضررة إلى سلاح الاغراءات وخفض أسعار الوجبات وعمل حملات تسويقية وتغيير واجهات المحال، في حين سارعت أخرى بالتأكيد على أنها تبحث سحب استثماراتها من دولة الاحتلال. لكن أبرز صور الالتفاف على المقاطعة هو تغيير شكل واسم العبوات والمنتجات التابعة للشركات المستهدفة، مع الإساءة طبعا إلى المنتجات المحلية البديلة التي خلقتها المقاطعة عن طريق اطلاق حملات تشويه خبيثة ضد البدائل والتأكيد على رداءة المنتج، ويبدو أن المستهلك المتحمس للمقاطعة اكتشف سريعا الخدعة، ولذا قاطع حتى العبوات المنتجة من قبل تلك الشركات حتى ولو حملت اسما جديدا.

المقاطعة التركية تصدم سوق السيارات في إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تسببت المقاطعة التركية الواسعة في حدوث أزمة كبيرة بأسواق سيارات الاحتلال الإسرائيلي. وتعد النماذج المنتجة في تركيا من سيارات تويوتا وهيونداي شائعة في سوق الاحتلال. ولم يعد من الممكن الآن طلب أي سيارة صغيرة من شركة هيونداي، كما بدأت شركة تويوتا أيضًا تتجه نحو تقليل عمليات التسليم إلى إسرائيل. ووفقًا لبيانات جمعية مستوردي السيارات لدى الاحتلال، تعد «هيونداي» العلامة التجارية الرائدة في سوق السيارات الإسرائيلي حيث تم تسليم 13 ألفا و691 سيارة.

وفي المركز الثاني في السوق جاءت شركة كيا مع 11 ألفا و423 سيارة، وفي المركز الثالث «تويوتا» مع 10 آلاف و717 عملية تسليم. لكن شهر مايو/ أيار الجاري سيكون مختلفاً من حيث الطلب، ففي بداية الشهر، بدأت المقاطعة التركية لإسرائيل وأعلنت أنقرة أنها لن تصدر السيارات إلى إسرائيل مستقبلا. وبالنسبة لاثنين من كبار مستوردي السيارات - يونيون موتورز، وهي مستوردة لتويوتا، وكالموفيل، وهي مستوردة لشركة هيونداي - فإن هذه الأخبار مثيرة للمشاكل بالنسبة للمستهلك داخل دولة الاحتلال. تعد طرازات «هيونداي» و«تويوتا» من تركيا من النماذج الأساسية.

وكشف موقع كالكاليست العبري أن مستورد «هيونداي» يتعامل منذ أشهر مع مواعيد تسليم صعبة، لكن الأزمة التي بدأت مع بداية العام لم تصل إلى طرازاته الأساسية الصغيرة. واعتبارًا من هذا الشهر، لا تستطيع «هيونداي» طلب أي من السيارات الصغيرة للشركة المصنعة في تركيا.

من ناحية أخرى، لا تزال «تويوتا» تمتلك سيارات من الطرازات التي يتم إنتاجها في تركيا، على الرغم من أن الإمدادات لأساطيل المركبات تشهد بالفعل اتجاهًا تنازليًا. وليس لدى كيا أي سيارات يتم إنتاجها في تركيا. ويشرح «كالكاليست» أنه لن تكون سيارات «هيونداي» في النصف الأول من عام 2024 رائدة السوق الإسرائيلية لأول مرة منذ عقد من الزمن وذلك سيكون مثيرًا للاهتمام بعد المقاطعة التركية لإسرائيل لتفقد لقب «زعيم السوق». وفي الوقت الذي تعد فيه «هيونداي» مهمة للسوق الإسرائيلي، لا تعتبر «تويوتا» الشركة الرائدة في السوق، حسب «كالكاليست».

مال وسياسة

العدوان على غزة يستنزف الاقتصاد المصري

أدت الحرب الإسرائيلية على غزة التي طال أمدها إلى استنزاف موارد الاقتصاد المصري وسط تقديرات أممية بتكبد البلاد خسائر تصل إلى 20 مليار دولار بسبب تداعيات الحرب

القاهرة ـ **عادل صبري**

حذر تقرير أممي من الخسائر الفادحة التي تتحملها مصر جراء العدوان الإسرائيلي على غزة. أوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول «الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على مصر»، أن العدوان الإسرائيلي يسبب خسائر تصل إلى نحو 20 مليار دولار، ويزيد من هشاشة الاقتصاد، ويدفع إلى زيادة الفقر، لصعود الأسعار والتضخم ومعدلات البطالة، وعدد المهاجرين المحتمل دخولهم البلاد خلال الفترة المقبلة. جاء التقرير الصادر هذا الأسبوع متزامناً مع العمليات العسكرية الوحشية الإسرائيلية، لطرد الغزيين الفارين من الحرب إلى رفح لإعادة تهجيرهم قسراً إلى مناطق أخرى، واحتلال جنود الاحتلال معبر رفح، بما قطع الطريق أمام 4500 شاحنة محملة بالمساعدات الطبية والغذائية والإنسانية تنتظر منذ أيام إشارة عبور ما بين رفح المصرية ومدينة الشيخ زويد حين تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية لنقل المساعدات إلى المنكوبين. ترفض إسرائيل الابتعاد عن المعابر الحدودية تمهيدا لتشغيل المنفذ البحري، ليصبح النافذة الوحيدة لإدخال المساعدات إلى القطاع، خلال الأيام المقبلة. انتهت القوات الأميركية من بناء «الميناء العائم» على ساحل غزة، لبدء استخدامه في توصيل المساعدات، وإحكام قبضة إسرائيل على تحركات المسافرين من غزة وإليها، بما يلغي دور مصر بوابة وحيدة للراغبين في السفر من القطاع إلى أنحاء العالم.

خفض الجنيه

أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن الحرب الإسرائيلية على غزة، غير مسبوقة من حيث حجم الموت والدمار وتداعياتها الإقليمية منذ اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، موضحا بأن آثارها كارثي على الاقتصاد الفلسطيني، بينما خلفت آثاراً سلبية كبيرة على دول الجوار خاصة مصر والأردن ولبنان، ستبقى عواقبها متوقفة على مدتها وشدتها ونطاقها الجغرافي والتكاليف الاقتصادية الكبيرة الناشئة عنها.

أوضح التقرير أن الحرب على غزة أضعفت الاقتصاد المصري بشكل أكبر، حيث وصل سعر الجنيه إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 70 جنيها مقابل الدولار في يناير/ كانون الثاني 2024، في السوق الموازية، ليعكس هذا الانخفاض نقاط الضعف الاقتصادية المستمرة، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى خفض الجنيه رسميا عند مستويات 50 جنيها مقابل الدولار في مارس/ آذار الماضي ثم تراجع إلى نحو 47 جنيها، ودفع الحكومة إلى صفقة بيع مدينة رأس الحكمة موازية لاتفاق جديد مع صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي، للحصول على قروض جديدة، مقابل خفض قيمة العملة.

ذكر الخبراء المشاركون بالتقرير أن تأثير الحرب سلبيا على مصر جاء وسط معاناة الاقتصاد من هشاشة كبيرة وصعوبات اجتماعية واقتصادية، تزايدت في أعقاب أزمتي انتشار وباء كوفيد 19 والحرب الروسية على أوكرانيا، مع اعتمادها على إيرادات أجنبية متقلبة من رسوم عبور قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة، جعلتها معرضة بشدة للصدمات الخارجية.

أوضح الخبراء أن العدوان على غزة أثر على قطاعي السياحة وقناة السويس اللذين يشكلان 20% من إيرادات البلاد من العملات الأجنبية، بخلاف الأعباء التي تولدت عن زيادة تكاليف نقل الواردات، وزيادة أسعار الطاقة، وتدهور التوقعات الاقتصادية.

مسؤولية الحكومة

بدوره يحمل خبير التمويل والاستثمار رشاد عبده الحكومة مسؤولية تزايد الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والتي دفعتها إلى بيع الأراضي والأصول العامة للأجانب، دون أن تتمكن من ابتكار وسائل جديدة، تمكنها من مواجهة الأزمات الداخلية أو الحد من الآثار السلبية للأزمات التي تأتيها من الخارج.

يقول الخبير المصري لـ«العربي الجديد» إن موارد الموازنة العامة من العملة الصعبة، مازالت محصورة بين أربعة مصادر أساسية وهي: عوائد الصادرات وتحويلات المصريين بالخارج وقناة السويس والسياحة، مبينا أنها لا تكفي لسد العجز مع الواردات، خاصة في ظل ارتفاع أعباء الدين الخارجي، والذي تصل تكلفة فوائده وأقساطه إلى نحو 42 مليار دولار للعام الجاري.

يؤكد عبده أن الحكومة لجأت إلى صفقة رأس الحكمة تحت ذريعة دعم دور الخاص في قيادة الاقتصاد، بينما الأحداث التي نشهدها في غزة، لن تمكن القطاع الخاص الباحث عن الربحية في مواجهة الأزمة، خاصة إذا استمرت الحرب لأجل طويل، فلن تأتي الاستثمارات الأجنبية لتنمية المشروعات الخاصة أو العامة، وستتراجع حركة السياحة وعوائدها، بالإضافة إلى تأثر قناة السويس التي اصبحت متأثرة بتصميم الحوثيين على ضرب السفن الإسرائيلية، بما حول البحر الأحمر إلى ساحة معركة مع القوات الأميركية والأوروبية التي جاءت للدفاع عن إسرائيل.

مصريون يسيرون تحت زخارف تشكك العلم الفلسطيني يوم 8 إبريل 2024 (خالد دسوقي/فرانس برس)

60%

قال وزير المالية المصري محمد معيط إن تقديرات بلاده تشير إلى تراجع إيرادات قناة السويس بنسبة 60% بسبب توترات البحر الأحمر. واعتبر الوزير أن أزمة البحر الأحمر، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع حركة التجارة، تؤثر سلبا على إيرادات مصر.

ليبيا

خطوات لتنظيم العمالة الأجنبية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تسعى السلطات الليبية إلى تنظيم وجود العمالة الأجنبية في البلاد، في ظل عدم حصر دقيق لهم، بهدف تحسين أوضاعهم وضمان حقوقهم ضمن الإطار القانوني، وسط انقسام حكومي يؤدي إلى اختلاف إجراءات استقدام العمالة بين المناطق المختلفة. ناقش وزير العمل في حكومة الوحدة الوطنية علي العابد مع وزير الداخلية المكلف عماد الطرابلسي آلية العمل في تنظيم العمالة الوافدة داخل سوق العمل الليبي وإعادة تنظيمها والاستفادة منها وفق الإجراءات القانونية واللوائح والتشريعات المعمول بها في الدولة الليبية. وتم الاتفاق على مقترح مشروع بين الوزارتين لتسهيل الإجراءات للعمالة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالدولة، وإحالة المقترح لرئاسة الوزراء في أقرب وقت للنظر فيه واعتماده وفقاً لخبر نشرته منصة حكومتنا التابعة للحكومة. وقال مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية أحمد أبوليسن لـ «العربي الجديد» إن تنظيم العمالة الأجنبية مطلوب، ولكن فرض أي ضريبة على العمالة سيدفع إلى رفع سعر البناء والسلع الزراعية.

ومن جانبه، أعرب المختص في شؤون العمل علي بن صالح أن «العمالة الأجنبية تسهم في الاقتصاد الليبي بشكل كبير، خاصة في القطاعات التي تتطلب مهارات يدوية أو عمالة مكثفة مثل البناء والزراعة والخدمات، ومع ذلك، تعاني ليبيا نقصاً في القوى العاملة المحلية المدربة، مما يزيد من اعتمادها على العمال الأجانب». وقال بن صالح لـ «العربي الجديد»: الاعتماد على العمالة الأجنبية يمكن أن تكون له آثار سلبية إذا لم يتم تنظيمه بشكل صحيح، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة بين الليبيين إذا فضل أصحاب العمل العمالة الأجنبية الرخيصة. وأضاف: تتركز العمالة الأجنبية في قطاعات البناء والزراعة والخدمات والنفط والغاز والصحة والمقاولات، مؤكداً أن القوانين المتعلقة بالعمالة الأجنبية تتطلب عادة حصول العامل على تصريح عمل وإقامة، لكن الفوضى الأمنية والإدارية تجعل من الصعب تطبيق هذه القوانين بفعالية وأشار إلى أن تقدير عدد العمالة الأجنبية في ليبيا يتفاوت تفاوتاً كبيراً بسبب الوضع الأمني والسياسي غير المستقر في البلاد، والذي يجعل من الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة ومحدثة. وقال العامل المصري جمعة شعبان (45 عاماً) لـ«العربي الجديد» إنه دخل إلى ليبيا عبر إحدى الشركات خلال عام 2024 ويعمل في أحد الفنادق شرق مطبخ. وأضاف أن الدخول إلى ليبيا عبر الأطر القانونية أفضل للعامل ويحفظ حقوقه.

كما أشار عامل سوداني في إحدى ورش السيارات عباس عبد الله (30 عاماً) إلى أنه دخل إلى ليبيا منذ أكثر من شهرين ويعمل في إحدى ورش السيارات. وقال عبد الله لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع في بلاده دفعته إلى البحث عن فرصة عمل في ليبيا. وأشار العامل الأفريقي آدم يوسف (25 عاماً) إلى أنه لا يوجد أي تنظيم في السوق الليبي وأنه يعمل في البلاد منذ أكثر من عشر سنوات بصفة عامل بناء. وفي هذا الإطار، رأى المحلل الاقتصادي عبد الله الحضيري أن تنظيم العمالة الأجنبية في ظل الانقسام الحكومي لن يكون مؤثراً، فحكومة طرابلس لها إجراءات عبر وزارة العمل ومنصة وافد، والحكومة المكلفة من مجلس النواب لها إجراءات أخرى مختلفة. وقال الحضيري لـ«العربي الجديد»: المطلوب تنظيم سوق العمالة الأجنبية وفرض الضرائب من أجل المعاملة بالمثل لبعض الدول، فضلاً عن توفير التأمين والإقامة وعقود العمل رسمياً.

وفقاً لتقارير منظمات دولية ومحلية، يمكن تقدير عدد العمالة الأجنبية في ليبيا ما بين 600 ألف إلى مليون عامل أجنبي. وهذه الأرقام تشمل العمال النظاميين وغير النظاميين، بالإضافة إلى المهاجرين الذين قد يكونون في طريقهم إلى أوروبا عبر ليبيا. ولا يزال عشرات الآلاف يتدفقون على سوق العمل في ليبيا، خاصة من مصر وتونس والعديد من الدول الأفريقية، في حين يعمل أغلبهم وفق مصادر رسمية بالأجر اليومي من دون عقود رسمية.

عمال بناء أجانب في طرابلس أول مايو 2024 (محمود تركية/فرانس برس)

أخبار العرب

قطر تبيع سندات دولارية خضراء

بدأت حكومة دولة قطر في تلقي الطلبات؛ لبيع سندات خضراء مقومة بالدولار لأجل 5 و10 سنوات. وحدد السعر الاسترشادي الأولي للسندات ذات أجل 5 سنوات عند 70 نقطة أساس، فوق سندات الخزانة الأميركية، و80 نقطة أساس للسندات بأجل 10 سنوات. وحسب ما أكدته «رويترز»، أمس الثلاثاء، فإن التمويل سيتم جمعه من الطرح، الذي تقوده وزارة المالية القطرية، وسيجري تحويله لتمويل مشاريع خضراء مؤهلة. وجرى اختيار «كريدي أجريكول»، و«إتش إس بي سي» منسقين للهيكلة الخضراء، وسيكونان منسقين عالميين أيضاً مع «جيه بي مورجان»، وبنك قطر الوطني كابيتال. وذكرت خدمة « أي إف آر» لأخبار أدوات الدخل الثابت، أنه جرى اختيار بنوكاً عدة للعمل مديرين رئيسيين للطرح، وهم: باركليز، وسيتي جروب، ودويتشه بنك، وجولدمان ساكس إنترناشونال، وإس إم بي سي نيكو كابيتال ماركتس، وستاندرد تشارترد.

اسهم الخدمات تتراجع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس، متراجعاً 0,08 بالمائة، خاسراً 3,92 نقاط، مقارنة بمستوياته في الجلسة السابقة أول من أمس الاثنين. وتأثر المؤشر العام بتراجع قطاع الخدمات بنسبة 0,3 بالمائة، بضغط سهم النهضة للخدمات المتراجع بنسبة 2,05 بالمائة، وتراجع سهم العنقاء، للطاقة بنسبة 1,64 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت مؤشرات القطاعين المالي والصناعة، بارتفاع نسبته 0,27 بالمائة، مدفوعاً بارتفاع سهم المدينة للاستثمار بنسبة 4,29 بالمائة، وارتفع «العمانية للتمويل» بنسبة 3,66 بالمائة. وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,07 بالمائة؛ مع صدارة سهم فولتامب للطاقة المرتفع بنسبة 5,97 بالمائة، وارتفع صناعة الكابلات بنسبة 3,67 بالمائة. وحد من ارتفاع قطاع الصناعة تقدم سهم فولتامب للطاقة على المتراجعين اليوم بنسبة 5,08 بالمائة. وارتفع حجم التداولات أمس إلى 21,48 مليون سهم، مقابل 2,12 مليون سهم بالجلسة السابقة.

تقارير عربية

اسواف

غاز الطهو يلهب أسعار سلع أساسية في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن تقتصر الزيادة التي قررتها الحكومة المغربية على قنينة غاز الطهي التي تستهلكها الأسر، بل ستطاول سلعاً أخرى مثل الخضر والفواكه والدواجن يستعمل منتجوها مصدر الطاقة ذاك في نشاطهم. وسرى اعتباراً من أول من أمس، بحسب بيان لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، قرار برفع الدعم عبر صندوق المقاصة عن غاز الطهو، وهو ما يترجم بزيادة تتراوح بين 25 سنتا ودولار واحد في أسعار بيع قنينات الغاز. وكانت الحكومة كشفت عن التوجه نحو تقليص تدريجي لدعم غاز الطهو، وهو ما سيترتب عنه رفع سعر قنينة الغاز من فئة 12 كيلوغراما في الفترة الممتدة بين 2024 و2026 من 4 دولارات إلى 7 دولارات.

مسوغات حكومية

سوغت الحكومة القرار، بالرغبة في توفير مخصصات عبر صندوق المقاصة وتقليص الدعم، وتحويل جزء منها إلى تمويل الدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الصحية والسكن. وأكدت وزارة الاقتصاد والمالية في بيان الأحد الماضي، أن الحكومة خصصت 8 مليارات دولار من أجل تمويل مختلف البرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي، الذي يقضي برفع أجور الموظفين والأجراء. وكانت الحكومة أعلنت في العام الماضي الانخراط في ما اعتبرته إصلاحاً لنظام المقاصة الذي يوفر الدعم للسكر والدقيق وغاز الطهو بهدف استخلاص جزء من إيرادات تمويل الدعم المباشر. ويستفاد من بيانات الخزانة العام للمملكة، أن نفقات الدعم عبر صندوق المقاصة انخفضت إلى غاية إبريل/ نيسان الماضي بنسبة 55 في المائة، كي تستقر عند 400 مليون دولار، مقابل 890 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتدافع الحكومة عن المقاربة القائمة على الدعم المباشر للأسر الفقيرة سواء تعلق الأمر بتلك السلع التي يدعمها صندوق المقاصة أو السكن الذي أعلن قبل أيام دعم السكن الذي ترنو الأسر منخفضة الدخل أو المعتبرة ضمن الطبقة المتوسطة إلى شرائه.

مخاوف من ارتفاع الأسعار

استهداف أسر بالدعم المباشر سيفضي إلى منعه عن أسر أخرى خاصة تلك التي تصنف ضمن الطبقة المتوسطة، حيث سيحملها ذلك تكاليف إضافية بسبب الزيادات التي قد تعرفها أسعار سلع مثل السكر والدقيق وغاز البوتان عند المضي في رفع الدعم عن هذه السلع، بحسب مراقبين. يأتي ذلك في ظل عدم استقصال تباطؤ ارتفاع التضخم قلق الأسر حول تطور مستوى معيشتها، ففي بحث الظرفية الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول أوضاع الأسر، صرحت 82,5 في المائة من تلك الأسر بإحساسها بتدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً الماضية، وهي نسبة تصل إلى 56,9 في المائة عند سؤال الأسر حول توقعها لتطور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً المقبلة. وصرّحت حوالي 56 في المائة من الأسر المستطلعة آراؤها بأنّ إيراداتها تغطي إنفاقها، في حين استنفدت 42,4% من الأسر مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض.

وذهب رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك، وديع مديح، إلى أن قرار الزيادة في سعر غاز الطهو يأتي في سياق متسم بعدم اليقين الذي ميز أسعار العديد من السلع في الثلاثة أعوام الأخيرة. وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن استعمال أسطوانات غاز الطهو لا يقتصر على الأسر في المغرب، بل تستعمل من أجل ضخ المياه لسقي الخضر والفواكه، ما من شأنه أن يرفع تكلفة الإنتاج ويؤثر على السعر النهائي في أسواق التجزئة. ولاحظ أن غاز الطهو يستعمل من المخابز بهدف توفير الخبز والحلويات، كما ترتهن إليه المطاعم في توفير الأكلات، ما يؤشر على احتمال ارتفاع أسعار تلك السلع. ويرى مديح أنه يجب في ظل القرار الجديد، تفادي الممارسات التي شابت تطبيق قرار تحرير أسعار السولار والبنزين، والتي أفضت إلى التظلم إلى مجلس المنافسة، الذي عمد إلى فرض غرامة على شركات محروقات بسبب مخالفتها لقانون حرية الأسعار والمنافسة.

زيادة تكلفة الإنتاج

من جهته، يذهب رئيس الجمعية الوطنية لمربي دجاج اللحم، محمد عبود، إلى أن الزيادة في أسعار غاز الطهو سيرفع تكاليف الإنتاج في ما يخص مربي الدواجن. ويوضح في تصريح لـ«العربي الجديد» أن ضيعة تتوفر على عشرة آلاف كتكوت تستعمل في الأيام العادية مائتي قنينة غاز من أجل التدفئة. غير أن ذلك العدد يمكن أن يرتفع في حال انخفضت درجة حرارة الطقس. ويؤكد أن سعر قنينة الغاز يضاف إلى أسعار الأعلاف المرتفعة، ما سيؤدي إلى التأثير على تكلفة الإنتاج، مما سيفضي إلى زيادة أسعار البيع للمستهلك النهائي للدواجن في السوق المغربية. ويعبر عضو جمعية مكتري البذور محمد الإبراهيمي، عن التخوف ذاته في ما يتصل بتأثير سعر الغاز على تكلفة إنتاج الدواجن، غير أنه يشير إلى أن استعمال الغاز لا يقتصر فقط على الدواجن، بل يمتد إلى الأنشطة الإنتاجية الأخرى. ويشير في تصريح لـ العربي الجديد» إلى أن المزارعين الذين ينتجون الخضر والفواكه يعمدون من أجل استخراج المياه للسقي إلى تشغيل الآلات الضخ بالغاز، وذلك في ظل عدم تفعيل سياسة تتيح الاستعانة بالطاقة الشمسية من أجل توفير المياه، ما يعني أن سعر غاز الطهو سيساهم في تكوين أسعار بعض الخضر والفواكه مستقبلاً.

الأسواف على موعد جديد مع الغلاء (Getty)

شراكات أردنية عُمانية في الدواء

أكد ممثل قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية في غرفة صناعة الأردن فادي الأطرش، وجود فرص واعدة أمام منتجات صناعة الأدوية الأردنية لتعزيز حضورها داخل سوق سلطنة عُمان، تسندها شراكات تتطور باستمرار. وقال الأطرش لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن هناك شراكة متميزة وناجحة ومبتكرة بين أحد المصانع الأردنية ومصنع من سلطنة عُمان قائمة في منطقة صلالة الصناعية، واصفا ذلك ببداية الشراكات بين القطاع الدوائي الأردني ونظيره العُماني. وأشار إلى وجود لقاءات دورية ومستمرة بين القطاع وجهاز الاستثمار العُماني الحريص على توفير كل المكنات لتعزيز علاقات البلدين في مجال الصناعات الدوائية والاستفادة من الخبرات الأردنية بهذا المجال.

اليمن

عجز في مواجهة متطلبات المعيشة

صنعاء ـ **محمد راجح**

يشهد اليمن ارتفاعاً في أسعار السلع والمواد الغذائية منذ نهاية إبريل/ نيسان الماضي 2024، مع تدهور قيمة العملة المحلية التي تجاوزت 1700 ريال مقابل الدولار، وبات معظم اليمنيين عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم الضرورية من السلع والخدمات. وفي الوقت الذي كان كثير من اليمنيين خصوصاً الموظفين المدنيين المنقطعة رواتبهم منذ سبع سنوات ينتظرون انفراجة لضائقتهم المالية والمعيشية مع وقوع نسبة كبيرة من السكان في أتون فاقة وفقر، يفاجأون بمتابعة قرارات لا تتوقف عن الصدور من قبل السلطات النقدية التابعة لطرفي الصراع.

ويرى خبراء اقتصاد ومصرفيون أن الصراع والانقسام الاقتصادي الذي وصل حالياً إلى مستوى خطير في ظل التأجيج الحاصل من قبل طرفي الصراع، يلقي بتبعات وخيمة يتحملها اليمنيون الذين يكابدون ظروفاً معيشية صعبة للغاية. الخبير الاقتصادي مطهر عبد الله، يشير لـ«العربي الجديد»، إلى أن كلتا السلطتين في البلاد تخلتا عن مسؤولياتهما في ضمان توفير الاحتياجات الضرورية لليمنيين من الغذاء والكساء والدواء والمأوى والتي تمثل في مستواها الأدنى حد الكفاف، غير أنها متطلبات واحتياجات ضرورية تحافظ على مستوى معين من العيش الكريم للفئات الضعيفة والفقيرة من السكان. وأبدى استغرابه من تصرفات هذه السلطات التي ترفض التوافق على حل يعطي أملاً لليمنيين بصرف رواتب الموظفين المدنيين في مثل هذه الظروف الصعبة والحرجة. كما يرى خبراء اقتصاد أن كلتا السلطتين في صنعاء وعدن تتنافسان على زيادة معاناة المواطنين وتدهور مستوى معيشتهم وأمنهم، والذي يمر من سيئ إلى أسوأ، كما تفتقدان أي رؤية سليمة لمعالجة الأزمات الاقتصادية المتتالية في مناطق نفوذهما.

ويوضح الخبير المالي والاقتصادي أحمد شماخ، لـ«العربي الجديد» أن تضطلي مؤسسات النقد في اليمن والانقسام الحاصل بعمق انهيار الاقتصاد الوطني ويضعف أكثر القوة الشرائية للعملة المحلية، لذا فإن الحل يقتضي إعادة توحيد المؤسسات النقدية وإعادة الثقة بالجهاز المصرفي اليمن. يتطرق شماخ إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص تتمثل في تأثير هذا الصراع المتأجج والانقسام على الاستثمار في اليمن الذي أصبح بيئة طاردة للاستثمار، بل وهروب رؤوس الأموال الوطنية، إذ إن لهذا الجانب أضراراً بالغة على تدفق المشاريع الاستثمارية التي بإمكانها أن توفر فرص عمل لليمنيين في ظل توقف صرف رواتب الموظفين وتردي الأوضاع المعيشية الذي يطاول معظم سكان البلاد.

ويعبر مواطنون يمنيون عن صدمتهم بسبب الأزمة المتفجرة حالياً في اليمن والقرارات الصادرة في إطار صراع اقتصادي ومصرفي طال أمده، إذ يعاني الكثير بسبب أعباء وتكاليف الحياة المعيشية وعدم قدرتهم على مواجهتها.

المواطن منصور غيلان، وهو موظف في إحدى الدوائر العامة في صنعاء، يتحدث بسخط لـ«العربي الجديد»، عن تصرفات الطرفين وعدم صرف الرواتب المنقطعة بل ويصدر الطرفان قرارات تعيد الأزمة وفق قوله، إلى نقطة الصفر بعد أكثر من تسع سنوات من الصراع، في حين يعبر المواطن عبد القوي سعيد بطريقته في هذا الموضوع بالقول: "تمخض السلطات فولدت قرارات".

ويرى خبراء اقتصاد وقانونيون أن سلطة عدن أخفقت طوال سنوات الحرب في تكوين بيئة حاضنة وآمنة للقطاع الخاص وللمنظمات الدولية العاملة في مجال الدعم الإنساني والتنموي، فالوضع الأمني كارثي في معظم مناطق إدارتها، بسبب انتشار الفصائل المسلحة غير الرسمية وغير القانونية التي تعجز حتى الآن في عملية توحيدها تحت مظلة وزارة الدفاع الحكومية، إذ يتسبب ذلك في عرقلة وابتزاز المستثمرين والتجار والمواطنين على حد سواء، إضافة إلى انعدام فاعلية أجهزة الدولة في مؤسسات تقديم الخدمات العامة وفي جهاز القضاء والمحاكم وفي أجهزة الأمن وإنفاذ القانون.

المختص القانوني نصر هاشم، يشدد في هذا الإطار، لـ«العربي الجديد»، على أن البنوك تحتاج إلى البيئة الآمنة لتأدية عملها والتي كفلتها لها كل القوانين والتشريعات اليمنية في جانبها المصرفي والمالي، لذا فإن الأمر يقتضي وفق هاشم، التوافق على حل مناسب لعمل هذه البنوك والمصارف بحيدها عن الصراع بغض النظر عن مناطق السلطات المعنية. من جانبه، يعتبر المحلل المصرفي علي التويتي لـ«العربي الجديد» أن قرارات الطرفين الأخيرة مماحكات سياسية تفتقر للمنطق والحيثيات الاقتصادية والمصرفية، مشدداً على أن مثل هذا القرارات تفاقم معيشة اليمنيين الذين يعانون من أزمات عديدة في ظل موجات غلاء متواصلة وتآكل الأجور وتدهور العملة المحلية.

أخبار العالم

الصين توافق على مشاريع في الأصول الثابتة

وافقت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وهي أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، على 50 مشروعاً للاستثمار في الأصول الثابتة بقيمة 320,7 مليار يوان (حوالي 45,1 مليار دولار) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري. وكشف لي تشاو، المتحدث باسم اللجنة المذكورة في مؤتمر صحافي عقد أمس الثلاثاء، أن هذه المشاريع تشمل بشكل رئيسي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ومشاريع الحفاظ على المياه. وفي شهر إبريل/نيسان وحده، وافقت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح على 20 مشروعاً للاستثمار في الأصول الثابتة، بقيمة 115,2 مليار يوان وفقاً لما قال لي. وفي الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني وإبريل الماضيين، توسع استثمار الصين في الأصول الثابتة بنسبة 4,2 في المائة على أساس سنوي.

رئيس جديد لقطاع أشباه الموصلات في سامسونغ

أعلنت شركة سامسونغ للإلكترونيات أمس الثلاثاء، أنها عينت جون يونغ-هيون رئيساً جديداً لأعمالها في مجال أشباه الموصلات في خطوة واضحة لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق. وسيتنقل كيونغ كيه-هيون، الذي قاد سابقاً الوحدة الرئيسية لأكبر شركة لتصنيع رقائق الذاكرة في العالم، إلى وحدة تخطيط الأعمال المستقبلية، وفقاً للشركة. ويتمتع جون يونغ-هيون الذي انضم إلى سامسونغ للإلكترونيات في عام 2000، بخبرة واسعة في قطاعي أشباه الموصلات والبطاريات. وبعد أن قاد تطوير ذاكرات فلاش DRAM وNAND في قسم الرقائق، تولى إدارة شركة سامسونغ إس دي أي في عام 2017، مما ساعد شركة تصنيع البطاريات على تحقيق فائض في عام 2020 وجعلها لاعباً رئيسياً في السوق العالمية.

مال وسياسة

وصلت أضرار الحرب إلى بنوك إسرائيل بينما ظلت لأشهر ماضية تحظى بحوائط صد مالية، لكن استمرار الصراع الذي يضرب أركان الاقتصاد ويدفعه لانكماش غير مسبوق، أثر سلباً في القدرات المالية للكثيرين، ما يزيد من مخاطر تعثر سداد القروض

الحرب تطاول بنوك إسرائيل

ارتفاع مخاطر تعثر سداد القروض... والتعافي القريب مستبعد

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتصاعد مخاطر الائتمان في بنوك إسرائيل، وسط مواجهة شرائح واسعة من المقترضين صعوبات في سداد الديون، حيث تلقي الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ ثمانية أشهر بظلال قاتمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ تواصل انكماش الاقتصاد للربع الثاني على التوالي ما دفع مؤسسات عالمية للتصنيف الائتماني إلى استبعاد تعافي الاقتصاد في الأجل القريب.

وحذر بنك إسرائيل المركزي من أن معدلات تأخر سداد القروض المصرفية «تشبه فترة وباء كورونا»، معربا عن مخاوفه من تصاعد مخاطر الائتمان خلال الفترة المقبلة. وأشار البنك في مراجعة الرقابة على المصارف إلى أن الأشهر الأولى من العام الجاري 2024 شهدت «مستوى عاليا من عدم اليقين»، مضيفا أنه «بالنظر إلى المستقبل، هناك خوف من زيادة أخرى في مخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة. ووفق مراجعة البنك المركزي التي أوردتها صحيفة معاريف الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، فإن المحفظة الائتمانية للمصارف نمت خلال العام 2023 بنسبة 6,6%، وهو نمو منخفض مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك أساساً إلى بيئة أسعار الفائدة المرتفعة وتداعيات ما وصفته سلطات الاحتلال بـ«الحرب السيوف الحديدية» على غزة، التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة في معدل شطب الديون (القروض المشكوك في تحصيلها) وكذلك في مخصصات خسائر الائتمان (الأموال التي تخصصها البنوك لمواجهة خسائر القروض المتعثرة).

مخاطر الائتمان تتصاعد في أنشطة البناء والعقارات

وحسب بنك إسرائيل المركزي، كانت الزيادة في مخاطر الائتمان أكثر وضوحاً في أنشطة البناء والعقارات، وهو ما ينعكس على مؤشرات جودة الائتمان. كما جاء في المراجعة السنوية أن الجمهور فضل الودائع قصيرة الأجل خلال الحرب، من أجل الحفاظ على سيولة الأموال لديهم. وحذر داني خاهاشفيلي المشرف على المصارف في بنك إسرائيل المركزي، من أن مستوى مخاطر الائتمان في الاقتصاد أخذ في الارتفاع، لافتا إلى أن العملاء يواجهون صعوبة في سداد القروض. ولا يزال الجهاز المصرفي يحظى من أن تشكل المشكلات بين أعضاء الكنيست (البرلمان) والوزراء على المستوى السياسي خطراً أكبر على البنوك. وبحسب استطلاع أجراه بنك إسرائيل ضمن مراجعته لأداء النظام المصرفي، يبدو أن كبار المسؤولين في النظام صنفوا المخاطر السياسية المحلية في المرتبة الثانية الأقوى، بعد المخاطر السيبرانية التي احتلت للعام الثالث المرتبة الأكثر أهمية في ما يخص القطاع. ويعرب كبار المسؤولين في الجهاز المصرفي عن قلقهم بشأن تغييرات تشريعية كبيرة من دون وجود إجماع واسع، خاصة التشريعات المتعلقة بفرض ضريبة خاصة على النظام المصرفي. وأعرب بنك إسرائيل كذلك عن قلقه من تأثر أسعار أسهم البنوك، التي أصبحت في السنوات الأخيرة مقياساً لسوق رأس المال في ما يتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة بكيفية رؤية المستثمرين الأجانب لإسرائيل، مشيرا إلى أنه كلما زادت التوترات الأمنية أو السياسية، اتجه العديد من المستثمرين الأجانب إلى سحب أموالهم من سوق الأوراق المالية المحلية، والخيار الأسهل عندهم هو أسهم البنوك، وهي الأكثر سيولة وقابلية للتداول. في الأثناء أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن تعافي الاقتصاد الإسرائيلي من تداعيات الحرب سيكون أبطأ من تقديراتها السابقة. وفي تحديث نشرته وكالة التصنيف الائتماني العالمية، وفق صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، قدرت أن الحرب الإسرائيلية على غزة ستستمر حتى نهاية عام 2024.

وأشارت إلى أن تصعيد الخلافات بين إسرائيل وحلفائها أيضا يعرض التعافي من الحرب للخطر. وأوضحت أن تدهور العلاقات بين إسرائيل والحلفاء «يشكل خطرا قد يضر بالانتعاش الاقتصادي وثقة المستثمرين».

الحرب تستنزف مالية إسرائيل والأنشطة الاقتصادية

وتوقعت «ستاندرد آند بورز» ألا يتجاوز النمو الاقتصادي في إسرائيل 0,5% في 2024 وهي نسبة متدنية كثيراً عن توقعات الكثير من المؤسسات المالية الدولية، على رأسها صندوق النقد الدولي الذي خفض بالأساس في إبريل/ نيسان الماضي توقعاته لنمو الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام إلى النصف مقارنة مع توقعاته السابقة الصادرة خلال يناير/كانون الثاني الماضي، بفعل استمرار الحرب على غزة وتوترات الشمال مع حزب الله اللبناني، مشيرا إلى أن تقديراته تشير إلى نمو الاقتصاد بنسبة 1,6% خلال 2024، مقارنة مع التوقعات السابقة البالغة 3,1%. وتقل توقعات الصندوق كذلك، عن تلك الصادرة عن بنك إسرائيل خلال وقت سابق من العام الجاري، والبالغة 2% للعام الجاري، مقارنة مع نمو فعلي بنسبة 2% في كامل 2023. وتؤكد «ستاندرد آند بورز» أن الحرب ستستمر طوال عام 2024 وأن التعافي الاقتصادي في إسرائيل سيكون أبطأ مما كان مقدرا في السابق، لافتة إلى أن الوضع الآن يختلف أيضا عن تعافي إسرائيل بعد فيروس كورونا، وبعد العمليات الإسرائيلية في غزة (2014، 2012) وبعد حرب لبنان الثانية.

وتلفت إلى أن المخاطر التي يتعرض لها الملف الائتماني لإسرائيل لا تزال كبيرة، في ظل استمرار المخاطر الأمنية الناجمة عن تفاقم الحرب، وتشير إلى أن هناك أيضا عدم استقرار سياسي داخلي في إسرائيل، لافتة إلى تصريحات عضو مجلس الحرب الوزير بني غانتس، مساء السبت الماضي، التي هدد فيها بالانسحاب من الحكومة، وحدد مهلة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للموافقة على خطة ما بعد الحرب على غزة.

ويخيم التشاؤم على مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي في وقت تستنزف الحرب مالية الدولة والأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ تظهر البيانات الرسمية أن من المتوقع أن يتجاوز عجز الموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/ أيار 2023. وتظهر البيانات الصادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ وصول العجز على مدار الـ12 شهراً الماضية حتى مارس/آذار إلى 117,3 مليار شيكل، وهو الأعلى في تاريخ البلاد، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية فقط بلغت قيمة عجز الموازنة 26 مليار شيكل.

انكماش اقتصادي للربع الثاني على التوالي

وانكمش اقتصاد إسرائيل بنسبة 1,4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري. ويعد هذا الانكماش الربعي الثاني على التوالي، إذ يأتي بعد انكماش آخر بنسبة 21,7% في الربع الأخير من 2023. وكان اقتصاد إسرائيل نما 2% في كامل 2023، مقارنة مع 6,8% في 2022، ونمو بنسبة 8,6% في 2021، وانكماش بنسبة 1,9% في عام شهراً الماضية حتى مارس/آذار إلى 117,3 7,1% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام مقارنة بنفس الفترة من 2023، بعد صعود غير مسبوق بنسبة 86% في الربع الأخير من العام الماضي بفعل الإنفاق على الحرب، وفق بيانات صادرة حديثاً عن مكتب الإحصاء الحكومي، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,1% على أساس سنوي في الربع الأول من هذا العام. وفي مذكرة بحثية نشرت في فبراير/ شباط الماضي، قال ليام بيتش خبير اقتصادات الأسواق الناشئة في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، إن الانكماش الذي يشهده الاقتصاد الإسرائيلي يُسلط الضوء على مدى تأثير الضربة الناجمة عن عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي والحرب في غزة. وأشار إلى أن الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل يشير إلى مدى تضرر الطلب، وبفسر بشكل أكثر وضوحا سبب انخفاض أرقام التضخم باستمرار عن التوقعات منذ بداية الحرب. وفي فبراير/ شباط الماضي، خفضت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» تصنيف إسرائيل إلى «A2» من «A1» بسبب المخاطر السياسية المتزايدة وضعف التمويل العام الناجم عن الحرب. وقالت الوكالة حينها إن عواقب الحرب في غزة على الوضع الائتماني لإسرائيل سوف تتكشف على مدى فترة طويلة من الزمن، وربما بعد فترة القتال الفعلي.

بجوار ماكينة صرف آلي لبنك هبوعليم في القدس المحتلة، 1 مايو 2020 (فرانس برس)

عروض لتحريك الطلب على العقارات

اطلقت شركات العقارات الإسرائيلية مجموعة متنوعة من العروض الترويجية لجذب المشترين المحتملين، إذ يشهد السوق ركودا بسبب تداعيات الحرب المستمرة على قطاع غزة. وذكرت «ستاندرد آند بورز معلوت» (فرع وكالة التصنيف الائتماني العالمية في إسرائيل)، ان الطلب لا يزال منخفضا تاريخيا على العقارات الإسرائيلية، وادى انخفاض الطلب الى زيادة كبيرة في مخزون الشقق الجديدة التي لم يتم بيعها.

> تدهور العلاقات بين إسرائيل وحلفائها يشكل خطرا على ثقة المستثمرين

لجنة لمراجعة الأجور في كوريا الجنوبية

سيول ـ **العربي الجديد**

بدأت لجنة مختصة بمراجعة الأجور في كوريا الجنوبية، إجراءات تحديد الحد الأدنى للأجور في الدولة للعام المقبل، وسط توقعات بزيادته وسط ارتفاع تكاليف المعيشة في الفترة الأخيرة. وبموجب القانون، يتعين على اللجنة إكمال مراجعتها في غضون 90 يوماً، وفق وكالة يونهاب الكورية للأنباء، أمس الثلاثاء. وأشارت الوكالة إلى وجود اهتمام واسع بإمكانية تجاوز الأجور 10 وون (7,35 دولارات) في الساعة لأول مرة. وإذا ما بيخص عام 2024، فقد تم تحديد الحد الأدنى للأجور عند 9860 وون، بزيادة بلغت نسبتها 2,5% عن العام السابق له، وهو يمثل ثاني أقل زيادة على الإطلاق. وستؤدي زيادة بنسبة 1,42% على الأقل، أو 140 وون، إلى رفع الحد الأدنى للأجور في العام المقبل إلى أكثر من 10 آلاف وون. ومن المتوقع أن تواجه اللجنة طلباً بزيادة كبيرة من دائرة العمل، مشيرة إلى تصاعد تكاليف المعيشة، بينما من المتوقع أن يدعو اتحاد الشركات إلى تجميد الزيادة لتخفيف أعباء التكلفة على أصحاب الأعمال الصغيرة. وهناك محور رئيسي آخر للخلاف وهو ما إذا كان ينبغي تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل منفصل لقطاعات مختلفة لتلبية الاحتياجات الفردية لكل قطاع. وقد سلط اتحاد الشركات الكوري الذي يمثل مجتمع الأعمال، الضوء على ضرورة وجود حدود دنيا متباينة للأجور لمختلف الصناعات.

بائعة في سوق غوانغجانغ في العاصمة سيول، 27 يونيو 2017 (فرانس برس)

نمو التجارة الماليزية للشهر الرابع

متسوقون في متجر ملابس بالعاصمة كوالالمبور، 6 إبريل 2024 (الأناضول)

كوالالمبور ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية زيادة التجارة الماليزية للشهر الرابع على التوالي خلال إبريل/ نيسان الماضي، لتسجل نمواً مزدوج الرقم بنسبة 12,1% مقارنة بنفس الشهر من عام 2023، وتصل إلى 221,74 مليار رنغيت ماليزي (27,38 مليار دولار).

وصعدت الصادرات بنسبة 9,1% على أساس سنوي الشهر الماضي، إلى 114,72 مليار رنغيت، بعد تراجعها لشهرين متتاليين، وفقاً لبيان صدر عن وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزية. وأفاد البيان، وفق وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما»، أمس الثلاثاء، بصعود صادرات الآلات، والتجهيزات، والمعدات، والمواد الكيميائية، والنفط الخام، وزيت النخيل، والمنتجات الزراعية القائمة على زيت النخيل بالإضافة إلى سلع الحديد والصلب.

ومن حيث الأسواق، سجلت الصادرات إلى دول رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي نمواً مزدوج الرقم، حيث تعافت الصادرات إلى الصين، بعد تراجعها في مارس/ آذار. وأشارت الوزارة إلى أن الواردات ارتفعت أيضا بنسبة 15,6% على أساس سنوي لتصل إلى 107,02 مليارات رنغيت، وساهمت في ذلك الواردات القوية من السلع الوسيطة المستخدمة بشكل رئيسي في أنشطة التصنيع للتصدير.

الحر يرفع أسعار الغاز في آسيا

بكين ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا إلى أعلى مستوياتها منذ أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي، حيث واصل مستوردو المنطقة اقتناص الشحنات للتسليم خلال أشهر الصيف، وسط توقعات بأن يرفع الحر الطلب على الإمدادات لزيادة إنتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل مكيفات الهواء. وبلغ سعر الوقود الذي ينظر إليه بوصفه معياراً رئيسياً في شمال آسيا إلى حوالي 11,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (وحدة قياس دولية)، وفقاً لمتداولين مطلعين على الأمر. وصعدت الأسعار بأكثر من 10% الأسبوع الماضي. كما أن تحركات المستوردين الآسيويين مثل اليابان وكوريا الجنوبية لإعادة ملء مخزونات الغاز قبل حلول فصل الصيف تؤدي إلى تفاقم شح الإمدادات الناجم عن الاضطرابات في منشآت ماليزيا وأستراليا. وأدت موجة الحر التي ضربت جنوب شرق آسيا إلى تعزيز الطلب على الغاز الطبيعي المسال، حتى إن المستوردين في الهند أقبلوا على شراء الشحنات رغم أن الغاز يساهم بدور صغير فقط في مزيج الطاقة بالبلاد. ولم يتضح بعد إلى متى ستستمر فورة الشراء، خاصة أن قفزة الأسعار تعني أن البدائل أصبحت أكثر فعالية الآن من حيث التكلفة في الأسواق الناشئة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، لافتاً إلى أنه يمكن أن تختار الشركات الصينية الغاز المحلي الأرخص، في حين يفضل المصنعون في الهند المنتجات النفطية عوضاً عن الغاز الطبيعي المسال. وقد تشهد الصين، أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في العالم، عاماً قياسياً آخر للواردات، وفقاً لما نقلت نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، عن شركة بتروتشاينا، أكبر شركة للنفط والغاز في الدولة. وتوقعت شركة الطاقة الحكومية الكبرى زيادة سنوية في الواردات تتراوح بين 9% و12%. وفي الربع الأول وحده، استوردت الصين 20 مليون طن من الوقود فائق التبريد. كما لفتت بلومبيرغ إلى أن تزايد الطلب على الغاز في آسيا، ولا سيما من جانب الصين، يأتي في وقت يمكن أن تحد العقوبات الأوروبية على الغاز الروسي من الإمدادات، إذ تجعل من الصعب على شركة «نوفاتك» الروسية إرسال شحنات إلى هناك، وهذا، وفقاً للمحللين، يعني بقاء المزيد من الغاز الطبيعي المسال الروسي في أوروبا، وتقليل الذهاب إلى الهند والصين.

عمال يفحصون سلامة المعدات في محطة غاز بمقاطعة جيانغسو شرقي الصين، 22 فبراير 2024 (Getty)

رؤية

الاقتصاد المصري والحرب على غزة

شريف عنمان

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر دراسة عاجلة لتقييم تأثير الحرب على غزة وانعكاساتها على مصر كدولة جوار، وفقاً لثلاثة سيناريوهات مختلفة متوقعة، فأشار أقل التقديرات تشاؤماً إلى تكلفة تقدر بنحو 3,7 مليارات دولار على الاقتصاد المصري، بينما وصلت الحالة الأكثر قسوة إلى تقديرها بنحو 13,7 مليار دولار، مع افتراض اشتداد الحرب أو توسعها. أيضاً أشار التحليل الأولي المبسط إلى أن التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب على الاقتصاد المصري، بما في ذلك التأثيرات المضاعفة على مدار السنتين الماليتين 2024 و2025، قد تصل إلى 19,8 مليار دولار في ظل السيناريو شديد القسوة، مما سينجم عنه خسارة قدرها 5,2% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي في ظل السيناريو الأسوأ.

وتقترب نتائج الدراسة الأممية مما أشارت إليه الحكومة المصرية مراراً، في إطار سعيها للحصول على المزيد من المساعدات والقروض، من المؤسسات الدولية والدول المانحة، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير. ومع ذلك، يقول الواقع إن الحرب الصهيونية على غزة، ورغم التكلفة الباهظة على الاقتصاد المصري، إلا أنها قدمت العديد من الخدمات التي أنقذت ما يمكن أن يطلق عليه «الدولة الفاشلة»، التي دمرت الاقتصاد، وتسببت في انهيار مستوى معيشة الملايين.

ساهم السابع من أكتوبر/تشرين الأول في إنقاذ مصر من الخراب الاقتصادي والاضطرابات السياسية التي كانت مرشحة للتزايد، وفقاً لأحدث تقارير صندوق النقد الدولي قبلها. لا ينكر أحد أن مصر تدفع ثمناً باهظاً للحرب، مع تراجع أهم مصادر الإيرادات بالعملة الصعبة، إلا أنه من المؤكد أيضاً أنه لولا هذه الحرب لما حصلت مصر على شريان الحياة المالي الدولي الذي أنقذها مرة أخرى من الانهيار الاقتصادي، وفي الوقت المناسب. بدت تحركات أعلى السلطات في مصر بعد بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع المحاصر وكأنها تسعى لصياغة خطة محكمة تدور حول كيفية استخدام الأزمة في تأمين خطة إنقاذ، حتى لو كانت مؤقتة. وفي فبراير/شباط الماضي، كشفت شركة أبوظبي القابضة ADQ، صندوق الثروة السيادية لإمارة أبوظبي، عن خطط لتطوير شبه جزيرة رأس الحكمة التي تبلغ مساحتها 65 ميلاً مربعاً، وهي واحدة من المناطق القليلة غير المطورة، كجزء من صفقة، لا تعرف حتى الآن الكثير من تفاصيلها، بقيمة 35 مليار دولار، تشمل استثمار وتخفيف عبء الديون، وهي أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر.

وبما أن الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس إدارة ADQ، هو شقيق الرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان ومستشار الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن شراء رأس الحكمة كان أكثر بكثير من مجرد صفقة مالية، وكان ذلك بالتأكيد جزءاً من خطة الإنقاذ الموجهة لمصر.

ثم في مارس/آذار الماضي حصلت القاهرة على قرض بقيمة 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، بدعم أميركي قوي. وبدوره، فتح ضخ صندوق النقد الدولي مسارات أجنبية أخرى، حيث وافق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي على الفور على تقديم مليارات الدولارات في صورة منح وقروض، فيما أعلن وقتها أنه كان مساعدة للاقتصاد المصري، بينما كان في واقع الأمر محاولة جديدة لضمان مساعدة القاهرة في منع المهاجرين العرب والأفارقة من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. وفي المجمل، قرر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأوروبا والخليج حتى الآن تقديم أكثر من 50 مليار دولار من العملات الأجنبية إلى خزائن مصر التي تعاني من ضائقة مالية. وقال ستيفن كوك، الخبير في شؤون مصر في مجلس العلاقات الخارجية ومقره نيويورك: «اتفقت الولايات المتحدة وأوروبا والخليج بوضوح على أنه لا يمكن السماح لحكومة السيسي بالفشل». وأضاف: «لقد سيطرت الجغرافيا السياسية».

وقبل أشهر فقط، لم يكن صندوق النقد الدولي قد أكمل مراجعة اتفاقية القرض المصرية التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول 2022، وقرر حجب شريحة جديدة من حزمة الإنقاذ البالغة 3 مليارات دولار، لأن الحكومة فشلت في الوفاء بالمعايير المتفق عليها. وفي حين أرجع الصندوق تغير موقفه في شهر مارس/آذار إلى ما سماه «البيئة الخارجية الأكثر تحدياً»، إلا أن الترجيحات تقول إن الضغط الأميركي على الصندوق مَثّل العامل الرئيسي الدافع لمنح قرض الصندوق لمصر، بل وتأمين صفقة رأس الحكمة الإماراتية.

ومن الواضح أيضاً أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لم تكن مستعدة للمخاطرة بالانهيار الاقتصادي وزعزعة الاستقرار السياسي لأكبر دولة عربية في الشرق الأوسط وأول دولة عربية تعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، خاصة وأن الوساطة المصرية مع حماس بدت حاسمة بالنسبة لسياسة البيت الأبيض. وقال بعض الخبراء: «لقد أثبتت مصر، مرة أخرى، أنها، كما تعتقد نخبتها، أكبر من أن تفشل».

وظهرت علامات الترحيب الممزوجة بالتفاؤل بين رجال البنوك والأعمال المصريين مع توالي وصول مليارات الدولارات إلى مصر، حيث قال هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي، أكبر بنك تجاري في مصر والمستشار السابق للبنك المركزي المصري، إن قرض صندوق النقد الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر سيمكن مصر من تجاوز السنوات الثلاث المقبلة.

وقال محمد يونس، رجل الأعمال الذي يرأس مجموعة كونكورد الدولية للاستثمارات، إن قرض صندوق النقد الدولي واستثماراته من الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى كانت بمثابة «دفعة هائلة في الذراع. الآن سوف تزدهر مصر». وقال عمرو موسى، وزير الخارجية الأسبق، إن مصر «تجاوزت منعطفاً».

ومع ذلك، يبدو أن عدداً كبيراً ممن أعلنوا تأييدهم للسياسات الاقتصادية التي اقترنت بمصر من الفشل أدرك أن البلاد تحتاج إلى «إعادة إنشاء» اقتصادها قبل ضخ المساعدات الخارجية، وهذا، في حد ذاته، يفرض على المصريين التوجه بالشكر إلى قادة حماس، الذين نجحوا في إقناع الملايين بأهمية التغيير، على الأقل في السياسات الاقتصادية.